الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: عالم معاصر

إعداد الطالب:

- منير قسمية.

إشراف الأستاذ:

*د/ أحمد رواجعية

لجنة المناقشة:

أحمد مسعود سيد علي	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
أحمد رواجعية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
فاتح بلعمري	أستاذ مساعد -أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437هـ/ 2015-2016م

شكر وتقدير

قال تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه".

وقال عليه الصلاة والسلام أيضا: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بدءا أحمد الله العلي القدير حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه وأصلي وأسلم وأبارك على شفيعنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف: "رواجعية أحمد" حفظه الله والذي كانت توجيهاته القيمة بمثابة الخطوات التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل

كما لا يفوتني أن أقدم شكري وعرفاني إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل جزاهم الله خيرا

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين وكل أفراد

عائلتي

وإلى أصدقائي وزملائي أدامهم الله

وإلى كل أساتذتي في المسار الدراسي

وإلى كل من ساندني في إنجاز بحثي هذا من قريب أو من بعيد

مقدمة

مقدمة:

كان العراق ولمدة أربعة قرون تحت حكم العثمانيين وفي أوائل القرن العشرين شهدت الدولة العثمانية تراجعا، حتى أصبحت تسمى بالرجل المريض، وهو ما جعل الدول الأوروبية تطمع في الحصول على أجزاء من الدولة العثمانية، منها العراق الذي كانت بريطانيا تطمح في السيطرة، عليه نظرا لموقعها الإستراتيجي ولما تستحوذ عليه أراضيها من ثروات طبيعية، حيث احتلت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى العراق ونظرا لتعاظم ثورات العراقيين ضد البريطانيين، وخاصة ثورة 1920، قامت السلطات البريطانية بتشكيل نظام ملكي لخدمة مصالحها، ويمكنها من تنفيذ سياستها وبالفعل كان هذا النظام الملكي في خدمة بريطانيا ويحمي مصالحها، وهذا ما جعل العراق يشهد عددا من الثورات، كانت بدايتها بثورة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، وعلى الرغم من إخماد البريطانيين لهذه الثورة إلا أن الروح الوطنية والرغبة في نيل الاستقلال والعيش في ظل سيادة وطنية عجلت بقيام ثورة ضد الحكم السائد، وكان ذلك بثورة 14 جويلية 1958 التي كانت منعطفا حاسما في تاريخ العراق.

وسبب اختياري لهذا لموضوع "ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق" رغم أن كل مراحل التاريخ العراقي جديرة بالدراسة، راجع لعدة أسباب هي: أنها ثورة مثلت مرحلة انتقالية من نظام حكم ملكي إلى نظام جمهوري، وأنها ثورة عبرت عن قوة الإرادة الوطنية، وكذلك بسبب نقص الدراسات العلمية في هذا الموضوع، ورغبتي في معرفة وإنجاز ولو عمل بسيط من تاريخ هذا البلد العظيم.

ولدراسة هذا الموضوع والإلمام بجميع جوانبه طرحت الإشكالية التالية:

ماهية ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق، وللإجابة على هذه الإشكالية قمت بطرح جملة من التساؤلات على النحو التالي:

فيما تمثلت الأسباب والأوضاع التي أدت إلى ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق؟

كيف تمكن هؤلاء الضباط الناشئين الجدد من تغيير النظام؟

ومن كان وراء إعداد وعمليات التنفيذ؟

وكيف سارت الثورة؟

وهل نجحت الثورة في تحقيق أهدافها؟

وقد اعتمدت على المنتهج التاريخي الوصفي التحليلي والتركيبي الذي يعتمد على وصف الأحداث ثم تحليلها.

ولأجل ذلك وضعت خطة اشتملت على مقدمة، مدخل تمهيدي وفصلين وخاتمة، جاءت كما يلي: في المدخل التمهيدي والذي بعنوان: العوامل التي أدت إلى ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق، تحدثت فيه عن الأسباب التي دفعت الضباط العراقيين والأحزاب السياسية إلى العمل على التخلص من النظام الملكي وإعلان الثورة.

وفي الفصل الأول: تفجير الثورة وإعلان قيام الجمهورية، قسمته إلى ثلاثة عناصر، في العنصر الأول تحدثت فيه عن تنظيم الضباط الأحرار، وتبنيهم الإعداد والتخطيط وتنفيذ الثورة، وفي العنصر الثاني ذكرت فيه ضبط خطة الثورة والمحاولات التي كانت قبل ثورة 14 جويلية 1958، والتي لم تنجح ولم تنفذ لأسباب مختلفة، وفي العنصر الثالث تكلمت فيه عن سير أحداث الثورة، من بداية الزحف على بغداد إلى مقتل العائلة المالكة وإعلان قيام الجمهورية العراقية.

أما الفصل الثاني والذي هو بعنوان: ردود الفعل ونتائج الثورة، فقسمته هو الآخر إلى ثلاثة عناصر في العنصر الأول تطرقت فيه غلى ردود الفعل المختلفة الداخلية من الشعب والأحزاب السياسية، ومواقف الدول العربية والدول الأجنبية، وفي العنصر الثاني تحدثت عن الإنجازات التي استطاعت الثورة تحقيقها، أما العنصر الثالث والأخير فقد تكلمت فيه عن انحراف مسار الثورة والخلاف الذي ظهر بين بعض الضباط الأحرار.

وختمت دراستي هذه بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من الدراسة، ثم اتبعت الخاتمة بملاحق، وهي نسخ لوثائق هامة تخص الموضوع.

وفي إنجاز موضوعي اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أذكر منها، كتاب ثورة 14 تموز 1958 بالعراق لـــ: ليث عبد الحسن الزبيدي، وكتاب حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق لـــ: محسن حسين الحبيب، اللذان أفاداني في فهم الموضوع بصفة عامة، واستعملتهما تقريبا في جميع مراحل عملي لأنهما مسا جميع جوانب الموضوع، وكذلك كتاب قصة ثورة 14 تموز والضباط الأحرار لـــ: صبيح علي غالب، والذي استفدت منه في عنصري تنظيم الضباط الأحرار وضبط خطة الثورة لأنه تطرق إليهما بدقة وتفصيل.

كما اعتمدت على مجموعة من المراجع منها: كتاب: العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية لـــ: سعيد خديدة علو، وكتاب: صفحات من تاريخ العراق المعاصر لـــ: تشارلز تريب، واللذان أفاداني خاصة في التعريف بالشخصيات والمصطلحات واستخدمت كذلك موسوعة العراق السياسية لعبد الرزاق محمد أسود في التعريف بالشخصيات والمصطلحات كذلك، كما استخدمت بعض المجلات مثل مجلة الزمان الدولية، وقد ساهمت هذه المصادر والمراجع في إثراء موضوعي رغم تفاوت أهميتها.

وقد اعترضني في إنجاز هذه المذكرة صعوبات أهمها:

نقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي لدي، كذلك ضيق الوقت، وصعوبة الحصول على مصادر ومراجع مطبوعة، وهو ما جعلني أعتمد تقريبا بشكل كلي على نسخ الكتب في جهاز الكومبيوتر والذي يتعب الدارس.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد أعطيت الموضوع حقه ولو بالقدر اليسير وشكرا للجميع.

مدخل تمهيدي

العوامل التي أدت إلى ثورة 1958

هناك أسباب وعوامل كثيرة كانت وراء ثورة 14 جويلية 1958 بالعراق نذكر منها: نمو وتصاعد الحركة القومية العربية، حيث ظهرت القومية العربية وازدادت توسعا بعد الحرب العالمية الثانية، وظهرت أحزاب قومية ثورية عملت على بث الوعي والدعوة إلى الثورة وإلى الوحدة العربية، أهمها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في عام 1947[1] في سورية، وأخذت أفكاره تنتشر في العراق وتأسست أول خلية له في العراق سنة 1947، كذلك الحزب الشيوعي الذي بدأ نشاطه قبل الحرب العالمية الثانية، وأعيد تنظيمه بعد الحرب، والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس سنة 1946 وأكد الأهداف القومية للكرد ضمن الوحدة العراقية هذه الأحزاب تماشت مع موجة القومية العربية وأخذت على عاتقها بث الوعي والتحضير للثورة.[2]

حيث قاد هذه القومية العربية شباب من الجيل الصاعد ممن فقدوا صبرهم من التقدم البطيء في أوطانهم ومن الاحتلال والأوضاع الصعبة التي كانت الأمة العربية تعيشها فراحوا يسعون إلى محاولة النهوض بالأمة وذلك باللجوء إلى الأساليب الثورية، وثورة 14 جويلية 1958 يمكن اعتبارها استجابة من الضباط العراقيين لهذا المد القومي العربي[3].

وكان مما ساعد على ذلك هو الانتماء القومي للضباط الأحرار حيث كان معظمهم من أصل عربي، مع وجود أقليات من قوميات أخرى مثل: الأكراد والتركمان[4]، ومعظم ضباط الجيش العراقي ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الفقيرة، حيث أن العائلات العراقية الغنية والإقطاعية، كانت تتجنب إدخال أبناءها إلى الجيش، إلا قليل منهم، فقد كانوا يشعرون بآلام الشعب ويحسون بمعاناته، وكانت لديهم وحدهم القوة على القيام بعمل لصالح العراق ومن أجل الشعب.[5]

كما أن سياسة الحكومة العراقية لعبت دورها في تفكير الضباط الأحرار والأحزاب بالعمل الثوري، هذه السياسة التي كانت تسير وفق الخطط التي وضعتها بريطانيا، وقام

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1981، ص 37.

[2] نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 14 تموز 1958- 7 شباط 1959، ج1، ط1، بيت الحكمة، العراق، 2006، ص 13.

[3] مجيد خدوري: العراق الجمهوري، ط1، انتشارات الشريف الرضا، إيران، 1997، ص 10.

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 152.

[5] محسن حسين الحبيب: حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، ط1، دار الأندلس، 1981، ص 23.

بتنفيذها على أكمل وجه نوري السعيد*، الذي كان منفذا للمصالح البريطانية في الوطن العربي، حيث أثبت إخلاصه التام للإنجليز، من خلال سياسته المناهضة للحركات والأحزاب الوطنية، وتأييده للأحلاف العسكرية مع بريطانيا.

وسياسة العزلة التي فرضها على العراق وإبعادها عن الركب العربي، كما أن السياسة الاقتصادية والتجارية كانت تخدم مصالح بريطانيا.[1]

وكان من أهم العوامل التي شجعت الضباط العراقيين في مختلف صفوف الجيش على التفكير في تنظيم خلايا ثورية، هي القضية الفلسطينية واستيلاء اليهود على أرض فلسطين 1948، حيث جاءت نتيجة الحرب مخيبة لآمال الشعب الذي صدم بها، فقد كان يأمل الشعب في أن يحقق الجيش انتصاره في هذه الحرب، لكن آمال ضباط الجيش خابت وتركت تأثيرا سلبيا في نفوسهم، وكشفوا عن حقدهم على العائلة المالكة في كل من الأردن والعراق، واتهموها بخدمة المصالح البريطانية والتعاون مع اليهود ضد فلسطين.[2]

وهكذا خذلت الحكومات العربية ومنها حكومة العراق جيوشها وشعوبها، وتخلت عن فلسطين، وعاد الجيش العراقي ناقما على هذه السياسة وعلى حكومة بلاده.

ثم بعد ذلك كانت وثبة جانفي 1948 بالعراق، حيث اجتاحت المظاهرات الشعبية مدن العراق كافة كرد فعل على محاولة حكومة (صالح جبير- نوري السعيد) فرض معاهدة بروتسموث** مع بريطانيا، وكرد فعل على موقف الحكومة في القضية الفلسطينية، وتم التصدي لتلك المظاهرات بسفك دماء المئات من أبناء الشعب، الذي صمم على مواصلة الكفاح واستطاع إسقاط الوزارة وإلغاء معاهدة بروتسموث.[3]

---

* نوري السعيد: ولد سنة 1988 في بغداد من عائلة من الطبقة الوسطى، وهو من الطائفة السنية، درس في الأكاديمية العسكرية في اسطنبول، لعب دورا خطيرا في حياة البلاد وكان سيفا متسلطا على رقاب الشعب العراقي، حيث استهان بالدستور العراقي وسلب منه كل الحقوق والحريات التي تمس حياة المواطنين، من حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة، تولى الوزارة أربعة عشر مرة خلال العهد الملكي، قتل في اليوم التالي لبداية الثورة، ينظر: حامد الحمداني: نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى، 2003، ص ص 9-12.

[1] حامد الحمداني: ثورة 14 تموز في نهوضها، وانعكاساتها واغتيالها، دار فيشون ميديا، السويد، 2006، ص 46.

[2] محمد حمدي الجعفري: انقلاب الوصي في العراق، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 71.

** معاهدة بورتسموث: نسبة إلى ميناء بروتسموث بريطانيا، وهي معاهدة فرضتها بريطانيا لتكريس هيمنتها على العراق واستنزاف ثرواته النفطية، ينظر: حامد الحمداني: ثورة 14 تموز في نهوضها، انعكاساتها واغتيالها، المصدر السابق، ص 55.

[3] حامد الحمداني: ثورة 14 تموز في نهوضها، انعكاساتها واغتيالها، المصدر السابق، ص 55.

وكان للثورة المصرية في 23 جويلية 1952 تأثيرها كذلك على الشعب العراقي وأحزابه وتنظيماته العسكرية، حيث كانت سبب آخر في دفع الضباط العراقيين للبدء بالعمل من أجل التخلص من النظام الملكي، وتم تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار العراقيين على شاكلة الضباط الأحرار المصريين[1]، حيث وضعت اللجنة برنامجا يقوم على أساس أهداف تتمثل أساسا في إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية، والتخلص من التبعية لبريطانيا، وتشكيل حكومة ديمقراطية شعبية، وغيرها من الأهداف التي نص عليها البيان الأول للثورة العراقية 1958.[2]

وزادت نقمة الشعب والمعارضة بعد انضمام العراق إلى حلف بغداد، والذي كان سببا كذلك من أسباب الثورة العراقية 14 جويلية، هذا الحلف الذي ضم كلا من العراق، تركيا، إيران، باكستان، بريطانيا، وكانت أمريكا عضوا مراقبا فيه[3]. وكان نوري السعيد هو الذي طرح فكرة تقارب دول المنطقة من أجل أن يعطي العراق الهيمنة على العالم العربي، بفضل تحالف العراق مع هذه الدول، طمعا في تمويله بالأسلحة وبهذا تم تأسيس حلف بغداد بفكرة من نوري السعيد، هذا الأخير كان في معركة مع جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية المصرية آنذاك، معركة أضعفت نوري السعيد وصورته كخائن للأمة العربية الإسلامية وبأنه عميل لبريطانيا، وذلك من خلال الدعاية المصرية التي لعبت دورا كبيرا في هذه المعركة بين الرجلين، واستطاعت تأليب الشعب العراقي وتحريضه ضد نوري السعيد.[4]

فقد هاجم جمال عبد الناصر حلف بغداد واتهم نوري السعيد بمساندة السياسة الاستعمارية في العالم العربي، إضافة غلى أن حلف بغداد يعتبر ضد الدول العربية

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 39.

[2] نبيل خليل نبيل: ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2008، ص 104.

[3] صبري فالح الحمدي: أمريكا والعراق في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945-1958، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007، ص 153.

[4] هنري لورانس: اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأوضاع الدولية)، ترجمة: عبد الحكيم الأربد، ط1، دار الجماهيرية للنشر، ليبيا، 1993، ص 212.

وطعنة للدول العربية لأنه ربط بين العرب ودول أجنبية، وهذت يضعف مقدرة العرب على العمل كجبهة دبلوماسية متراصة.[1]

حيث تصاعدت المعارضة الشعبية لدخول العراق حلف بغداد، خاصة بعد معارضة الأقطار أو الدول العربية (مصر، سوريا، السعودية) وتحالفهم مع بعضهم، ردا على انضمام العراق لحلف بغداد.[2]

كما أن العدوان الثلاثي على مصر كذلك كان سببا من أسباب الثورة، بسبب موقف الحكومة العراقية من هذا العدوان، حيث قدمت حكومة نوري السعيد الدعم للقوات البريطانية وسمحت لهم باستخدام قواعدها العسكرية، وفتحت جميع المستشفيات لاستقبال الجرحى البريطانيين.

وقد لعب موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر دورا أساسيا في تقارب الأحزاب 1957، واتحادها في حزب واحد، وتم تشكيل اللجنة الوطنية المتحدة*. ودفع بالشعب العراقي إلى الخروج في مظاهرات واسعة، وقيام عمال النفط العراقيين بنسف أنابيب النفط في كركوك، وهذا ما أدى إلى زيادة حماس الضباط، فعقدوا عدة اجتماعات، قرروا من خلالها بدأ الثورة إلا أن ظروفا صعبة دفعت بهم إلى تأجيل حركتهم إلى وقت لاحق.[3]

كما كان لقيام الجمهورية العربية المتمثلة في الوحدة بين مصر وسوريا في 1 فيفري 1958 أثر كبير في دفع الضباط والشعب العراقي إلى المطالبة بالانضمام إلى هذا الاتحاد، لكن الحكومة العراقية بقيادة نوري السعيد كانت ترفض ذلك، فقد رأت فيه الأحزاب السياسية والشعوب العربية فرصة لتعزيز النضال القومي ضد الاستعمار، حيث طالبت الأحزاب القومية بالانضمام لهذه الوحدة.[4]

---

[1] جهاد مجيد محي الدين: العراق والسياسة العربية (1941-1958)، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، بغداد، 1980، ص 257.

[2] صبري فالح الحمدي: المرجع السابق، ص 257.

* اللجنة الوطنية المتحدة: من اتحاد أربعة أحزاب هم، حزب البعث، الحزب الشيوعي، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقبال، وعدد كبير من العناصر الديمقراطية، ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 91.

[3] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 40، 41.

[4] محسن حسين الحبيب: المصدر السابق، ص 36.

فالوحدة بين مصر وسوريا كانت تجسيدا لمطامح العرب لتحقيق الوحدة الشاملة وهو ما أدى إيقاظ مشاعر العراقيين، وأضعف النظام الملكي الذي حاول المناداة بالاتحاد الهاشمي*، لكنه لم يرق للعراقيين وفشل في كسب رضاهم لأنهم اعتبروه اتحاد ضد العروبة والوحدة الشاملة.[1]

يمكننا القول أن ثورة 14 جويلية 1958 كانت نتيجة طبيعية لسياسة العزل والقهر والتآمر التي مارسها رجال الحكم الملكي في العراق، بحق الشعب العراقي والدول العربية الأخرى، وهو ما رفضه الشعب والأحزاب، وأدى إلى تدخل الجيش والذي لم يكن راضيا على سياسة الحكم وبدأ العمل على الإطاحة بالنظام الملكي.

* الاتحاد الهاشمي: هو اتحاد بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، تم الإعلان عنه في 14 فيفري 1958 واتفق كل من ملك العراق فيصل الثاني وملك الأردن الحسين بن طلال، أن يكون ترأس الاتحاد بالتناوب، وجاء ردا على الوحدة السورية المصرية، ينظر: حمزة سالم آل دبج الشهري: العراق أرض الحضارات (ما بين الماضي والحاضر)، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 241.

[1] نوار سعد محمد الملا: العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920-2003، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 33.

الفصل الأول

تفجير الثورة وإعلان قيام الجمهورية

1. تنظيم الضباط الأحرار
2. ضبط خطة الثورة
3. انطلاق الثورة وإعلان قيام الجمهورية

1.تنظيم الضباط الأحرار:

فكرة تشكيل تنظيم للضباط الأحرار تعود فكرتها بالأساس إلى رفعت الحاج سري، وذلك من خلال مشاركته في حرب فلسطين، ورؤيته للكارثة التي حلت بفلسطين، باستيلاء اليهود عليها، وتراخي الحكام العرب في الدفاع عنها، وعن عودته إلى العراق صمم على تشكيل تنظيم سري داخل الجيش وتحدث إلى بعض أصدقائه من الضباط الأحرار، وطرح عليهم الفكرة، فانضم إليه رجب عبد الحميد (العقيد الركن)، وعبد الوهاب الأمين (العقيد الركن)، ومحي الدين عبد الحميد، ثم بعد ذلك تم ضم العقيد الركن صبيح علي غالب[1].

وظهرت رغبة الضباط العراقيين في إقامة تنظيم سري داخل الجيش خصوصا بعد ثورة الضباط الأحرار بمصر 1952 وإطاحتهم بالنظام الحاكم وصمموا على إقامة تنظيم للضباط العراقيين مشابه لتنظيم الضباط الأحرار المصريين وبدأ الضباط العراقيين في العمل والتخطيط من أجل الإطاحة بـــ: عبد الإله ونوري السعيد وأنصارهما والنفوذ البريطاني الأمريكي في العراق ومن أجل تحقيق رغبات الشعب ومصلحة العراق.[2]

وبدأت تتشكل في صفوف الجيش عدد من الخلايا التي كانت متحمسة لمقاومة سياسة الحكومة العراقية التي كانت مساندة وموالية للغرب، خصوصا بعد توقيع ميثاق بغداد بين العراق وتركيا 1955.[3]

وأخذت تنظيمات الضباط الأحرار تتسع وتنتشر في وحدات الجيش، فظهرت تنظيمات في بغداد وأخرى في الموصل والديوانية والناصرية وديالي، وبعد أن ازداد حكام العراق نوري السعيد وعبد الإله في تآمرهم على سوريا، وظهور معارضة من الشعب والضباط لميثاق بغداد فكر الضباط الأحرار في التخلص من النظام الملكي في أقرب فرصة ممكنة، وفي سنة 1956 وبعد العدوان الثلاثي على مصر، تم تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار، برئاسة عبد الكريم قاسم* الذي تم انتخابه رئيسا للجنة حسب

---

[1] صبيح علي غالب: قصة ثورة 14 تموز والضباط الأحرار، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص ص 12، 13.

[2] فاضل حسين وآخرون: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، 1980، ص 179.

[3] نوري عبد الحميد العاني وآخرون: المصدر السابق، ص 15.

* عبد الكريم قاسم: ولد سنة 1914، هو أصغر أبناء قاسم الثلاثة، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني سنة 1934، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة زعيم ركن سنة 1955، كان من مخططي ثورة 1958، تولى رئاسة الجمهورية العراقية من 1958 حتى مقتله في ثورة 1963، ينظر: سعيد خديدة علو: العلاقات

الأقدمية، وانتخاب العقيد الركن عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين له، وانتخب العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتيرا للجنة العليا، وكان ذلك سنة 1957، وفي نفس السنة انضم إلى أعضاء اللجنة العليا العقيد الركن عبد السلام عارف.[1]

وقد بلغ أعضاء اللجنة العليا قبل ثورة 14 جويلية 1958 خمسة عشرة ضابطا وهم: عبد الكريم قاسم، العقيد الركن عبد السلام عارف، العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، العقيد الركن ناجي طالب، العقيد الركن محسن حسين الحبيب، العقيد الركن عبد الوهاب الأمين، العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، العقيد الركن صبيح علي غالب، العقيد المهندس رجب عبد المجيد، العقيد طاهر يحي، العقيد عبد الرحمن عارف، المقدم الركن عبد الكريم فرحان، المقدم وصفي طاهر، المقدم رفعت الحاج سري، الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع، وبلغ عدد الضباط الأحرار حولي 303 ضابط في مختلف الوحدات العسكرية.[2]

وعلى الرغم من إجماع الكتاب على أن أعضاء اللجنة العليا، لم يسجلوا محاضر جلساتهم إلا أنه بعد الثورة اتضح أن أعضاء اللجنة العليا في خطة العمل ركزوا على النقاط التالية هي:

- إزالة الطبقة الحاكمة وإعلان الجمهورية.
- استلام السلطة التنفيذية والتشريعية في البلاد من قبل مجلس قيادة الثورة.
- تشكيل حكومة ائتلافية من الجبهة الوطنية.
- إجراء الانتخابات وتشكيل المجلس الوطني.
- حل مجلس قيادة الثورة.[3]

أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد بدأت تعمل على توحيد صفوفها بعد أن تأكدت بأنه لابد من الاتجاه إلى العمل الثوري بعد أن فشلت جميع محاولاتها السلمية للتخلص من

العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958- 8 شباط 1963)، دار دجلة للنشر، الأردن، 2007، ص 67.

[1] نوري عبد الحميد العاني وآخرون: المصدر السابق، ص 16.

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص ص 112، 113.

[3] نوري عبد الحميد العاني وآخرون: المصدر السابق، ص 46.

ظلم النظام الملكي وأخذ حق الشعب العراقي، هذا ما أدى إلى تأسيس حزب الجبهة الوطنية عام 1957.

هذا الحزب الذي ضم جميع الأحزاب المعارضة: حزب الاستقلال، الحزب الديمقراطي، حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي، أصدر بيانا إلى الشعب في مارس 1957 جاء فيه "...إن الوضع الشاذ والمرحلة الخطيرة التي تجتازها الأمة العربية، فرض على العراقيين أن يقوموا بواجبهم في الكفاح من أجل التحرر والاستقلال" فاجتمع الوطنيون ودرسوا الأوضاع الداخلية والخارجية للعراق، ووضعوا الأهداف من أجل تحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي وشكلت جبهة الاتحاد الوطني لجانا فرعية لها في مختلف القطاعات.[1]

وفي أثناء هذا الغليان السياسي وصل إلى علم الأحزاب السياسية أن هناك حركة سرية في الجيش تعمل على التخطيط للقيام بالثورة وتغيير النظام الملكي الذي كان يخنق العراقيين، لكن لم تكن لديها معلومات مفصلة عن هذا التنظيم السري.[2]

وبعد أن عرف أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار بأن الأحزاب السياسية على دراية بتنظيمهم قرروا اطلاعهم على وجود التنظيم السري فعلا في الجيش، وبعد محاولات من ممثلي الأحزاب للاتصال باللجنة العليا للثورة أو أحد أعضائها، قرار أعضاء اللجنة العليا تعيين رجب عبد الحميد سكرتير التنظيم للاتصال والتنسيق مع الأحزاب السياسي.[3]

كان العمل السياسي محرما على أفراد الجيش العراقي، إلا أن هذا لم يمنع الجنود والضباط من اعتناق مبادئ سياسية والانتماء إلى أحزاب سياسية ثورية، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان له تنظيم عسكري داخل الجيش، وفيه عدد كبير من الضباط الأحرار.[4]

---

[1] محسن حسين الحبيب: المصدر السابق، ص 23.

[2] أليغاز بعيري: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة: الرفاعي بدر، دار سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص 19.

[3] محسن حسين الحبيب: المصدر السابق، ص ص 72، 73.

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 143.

كما أن الحزب الشيوعي العراقي كان له تنظيم عسكري هو الآخر داخل الجيش العراقي ويضم عدد من الضباط والجنود، يعملون بصورة سرية، كما كان لهذا الحزب اتصال بعبد الكريم قاسم منذ 1956، وكانت هناك اتصالات مع أحزاب أخرى.[1]

وبعد أن رأي أعضاء اللجنة العليا أن الوضع صار مهيأ للقيام بالعمل الثوري بعد أن تم تشكيل لجان فرعية للجنة العليا وبعد الاتصال بالأحزاب السياسية، وبعد جمع كافة المعلومات اللازمة للثورة، اهتمت اللجنة العليا بعد ذلك بالتخطيط للثورة والعمل على توفير كافة سبل النجاح، وعدم إغفال أي أمر من شانه أن يؤثر على نجاح الثورة.[2]

وبعد أن ضمن أعضاء اللجنة العليا دعم الأحزاب السياسية ومشاركتها في الثورة، بدأ أعضاء اللجنة يفكرون في كسب الدعم الخارجي، هذا على الرغم من اتفاق الضباط الأحرار على عدم الاتصال بأي جهة خارجية وعربية، وذلك رغبة منهم في الحفاظ على سرية العمل الثوري، وأن يكون عملهم عراقيا خالصا، بدون مساعدة خارجية، لكن اللجنة العليا قررت بعد ذلك إيجاد مساندة خارجية، توفر لها الدعم اللازم بعد القيام بالثورة، فتم الاتصال بالرئيس المصري، جمال عبد الناصر بحضور السفير السوفييتي الذي حضر هذا الاجتماع في القاهرة، واستطاعوا أخذ وعود ومواثيق من جمال عبد الناصر والسفير السوفييتي بالتدخل لمساندة الثورة في العراق في حالة وجود رد فعل من الحكومة أو في حالة تدخل أي دولة أخرى في صورة بريطانيا مثلا، وتعهدوا بمساندة الثورة.[3]

كما اتفق على أن يقوم بالثورة أي لواء يحضر إلى بغداد لأي واجب رسمي، وأن تقوم خلايا الضباط بتأييد الثورة فورا، واتفقوا على إعلان النظام الجمهوري بعد الثورة، وأن يكون نظاما نيابيا ديمقراطيا، واتفقوا على محاكمة نوري السعيد وعبد الإله وإعدامهما.[4]

لقد أثرت الأوضاع الخارجية العربية عامة والداخلية، على العراقيين الذين كانوا يسعون إلى تغيير الأوضاع والإطاحة بالحكم الملكي الاستبدادي، ولذلك كان من

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 144.

[2] جعفر عباس حميدي: التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، ط1، جامعة بغداد، 1980، ص ص 289، 290.

[3] محسن سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص 145.

[4] جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص ص 213-215.

الضروري لهم العمل على طريقة الساسة والضباط المصريين والسوريين، لذا سعى الضباط العراقيين الرافضين للحكم الملكي بتنظيم عمل ثوري وتشكيل لجنة عليا حددت أهداف ومبادئ ثورتهم وكان نشاطهم يسير في سرية تامة، وسعوا إلى كسب التأييد الداخلي والخارجي لدعم الثورة، وبهذا تم وضع أسس العمل للضباط الأحرار، وبدأ على كيفية التحضير للثورة ووضع الخطط المناسبة لها من أجل تنفيذها بدقة وتجنب أي مفاجآت.

2.ضبط خطة الثورة:

بعد اجتماع اللجنة العليا، تم توزيع المهام على الضباط الأحرار، حيث تم تعيين الهيئة المكلفة بوضع الخطط والتي تألفت من العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، العقيد الركن ناجي طالب، العقيد الركن عبد الوهاب الأمين، العقيد الركن محسن حسين الحبيب، الذي عملوا على وضع الخطط وجعلها مرنة تتناسب مع أي ظرف طارئ عند التنفيذ.[1]

وقد كان بعض أعضاء اللجنة العليا مندفعا ومتسرعا يريد تنفيذ الثورة بسرعة، مثل عبد السلام عارف*، وعبد الوهاب الشواف، وكان البعض الآخر متزنا لا يريد التسرع والتهور في تنفيذ الثورة.[2]

لم تكن ثورة 14 جويلية هي المحاولة الأول، حيث سبقتها خطط ومحاولات أخرى للإطاحة بالنظام الملكي، لكنها لم تنفذ بسبب طارئ ما في كل مرة، وقد اختلفت المصادر والمراجع في تحديد عدد هذه المحاولات.

فمحسن حسين الحبيب ذكر في كتابه "ثورة 14 تموز 1958" أنها كانت ثلاث محاولات لتفجير الثورة، حيث بدأت المحاولة الأولى في خريف 1957 الذي هو موسم التدريب الإجمالي لقطاعات الجيش العراقي، ويحضر لمشاهدة الملك والوزراء الأجانب من المعسكرين ووفود عسكرية من بعض الدول العربية، وكانت الفرصة مواتية للضباط

---

[1] صبيح علي غالب: المصدر السابق، ص 37.

* عبد السلام عارف: ولد سنة 1921 بالعراق، عربي سني، كان متمسكا بعربته وإسلامه، قاد ثورة 14 جويلية 1985، وكان البيان الأول للثورة بصوته، تولى منصب نائب رئيس الوزراء، وأصبح رئيسا للجمهورية العراقية 1963، قتل في البصرة سنة 1966 في تحطم طائرة مروحية، ينظر: إبراهيم عبد الطالب السامرائي: الوضع السياسي والأمني في العراق بين 1954-2010، آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 29.

[2] فاضل حسين وآخرون: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1980، ص 183.

الأحرار لمحاولة تنفيذ خطتهم، لكن لم ينجح لعدم حضور عبد الإله الذي سافر في زيارة رسمية إلى اليابان، كما لم يحضر نوري السعيد.[1]

وبعد فشل المحاولة الأولى، ظهرت فرصة لمحاولة ثانية وذلك خلال الاستعراض العسكري الذي أقيم ببغداد بمناسبة يوم الجيش يوم 6 جانفي 1958، حيث كانت الوحدات المشاركة في الاستعراض موالية للحركة الثورية، كلواء المشاة الذي يقوده عبد الكريم قاسم، وكتيبة المدفعية التي يقودها محسن حسين الحبيب، وعادة يحضر الاستعراض الملك وعبد الإله ورئيس الوزراء وكبار رجال الدولة، حيث اجتمعت اللجنة العليا قبل شهر من يوم الجيش وتباحثوا تنفيذ الثورة في ذات اليوم وبرزت خلال هذا الاجتماع خطتين للعمل.

خطة ناجي طالب والتي كانت تهدف إلى احتلال المراكز المهمة في بغداد عند حركة الكتيبة التي يقودها عبد الرحمن عارف من الوشاش إلى معسكر الرشيد، لكن قائد الكتيبة اعتذار لعدم وجود العتاد الكافي لذلك، أما عبد الكريم قاسم فاقترح بأن تضرب المنصة التي يقف عليها عبد الإله ورئيس الوزراء بنار الدبابات، لكن الأكثرية عارضت هذا الاقتراح، وذلك للخطر الذي يهدد أرواح الكثير من الأبرياء، وهكذا صرف النظر عن تنفيذ الخطة في هذا الاستعراض.[2]

أما المحاولة الثالثة التي تسمى بحركة مايس، وهي محاولة فاشلة أيضا لم تنفذ وكان ذلك 15 مارس 1958 عندما قررت رئاسة أركان الجيش بأن تقوم فرقة المشاة الأولى بإجراء مناورات عسكرية في منطقة الحدود الغربية (بين الحبانية والرطبة)، هذه المناورات حضرها عدد كبير من الضباط، مما سهل الاتصال بينهم، كما انضم في هذه المرحلة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي إلى تنظيم الضباط الأحرار.[3]

وكان كل شيء جاهزا للتنفيذ تجمع الضباط الأحرار بأعداد كبيرة، وتناقشوا في الموضوع لكن هذه المحاولة باءت بالفشل لعدم التحاق بعض قادة وحدات المشاة الذين كانوا مؤيدين للحركة وسيشتركون فيها، وهو ما أدى إلى تأجيل تنفيذ الخطة مرة أخرى.[4]

---

[1] محسن حسين الحبيب: المصدر السابق، ص ص 67، 68.

[2] محسن حسين الحبيب: المصدر نفسه، ص ص 69، 70.

[3] نفسه، ص ص 79-82.

[4] نفسه، ص 82.

أما ليث عبد الحسن الزبيدي فذكر أنه كانت هناك سبع محاولات لتنفيذ الثورة، الأولى كانت في نوفمبر 1956 عندما فكر الضباط الأحرار في اللواء الرابع عشر للفرقة الأولى في التحرك والإسراع في إسقاط النظام الملكي، ووضعوا خطة للسيطرة على اللواء واعتقال قائده، والزحف نحو بغداد، وعندما أدركوا أن هذه الحركة ليست مضمونة النجاح قرروا تأجيل التنفيذ، أما المحاولة الثانية فقد كانت في ديسمبر 1956 عند عودة اللواء التاسع عشر من الأردن، فاجتمع عبد الكريم قاسم، والعقيد الركن عبد الواهب الشواف، وقرروا القيام بالحركة عند بدأ مراسيم الاحتفالات بعودة اللواء التاسع عشر من الأردن، وبسبب عدم حضور نوري السعيد، تقرر تأجيل التنفيذ لموعد آخر.[1]

أما المحاولة الثالثة فكانت في أكتوبر 1957 والتي سبق ذكرها في تقسيمات محسن حسين الحبيب بأنها أولى المحاولات، أما المحاولة الرابعة فكانت في 06 جانفي 1958 والتي هي الثانية بالنسبة لمحسن حسين الحبيب، والمحاولة الخامسة والتي كانت في 15 مارس 1958، هي المحاولة الثالثة بالنسبة لمحسن حسين الحبيب الذي عاش هذه المحاولات، كواحد من أعضاء اللجنة العليا، أما ليث عبد الحسن الزبيدي فقد اعتمد في تدوينها على المقابلات الشخصية مع الذين كانوا مازالوا أحياء من أعضاء اللجنة العليا للتنظيم.[2]

أما المحاولة السادسة فكانت في 29 مارس 1958 عندما تقرر إقامة حفل في كلية الأركان بمناسبة مرور 25 عاما على تأسيسها، وحضور الثلاثة الكبار، نوري السعيد وعبد الإله والملك فيصل الثاني، واجتمعت اللجنة العليا وفكرت في وضع خطة فعرض رفعت الحاج سري خطة، لكنها رفضت لصعوبة تنفيذها، مما جعل عبد الغني الراوي يعرض خطة جديدة، لكن تم التخلي عن تنفيذها بسبب تأجيل الحفل إلى يوم 5 جوان 1958 وهذا لسفر عبد الإله ونوري السعيد لخارج العراق، أما المحاولة السابعة وهذا دائما حسب تقسيمات الزبيدي، فكانت في 20 جوان 1958، لما أخبر العقيد عبد الغني الراوي العقيد الدراجي بأن عملية فدائية سيتم تنفيذها في حفلة كلية الأركان، لكن العقيد الدراجي أقنعه بعدم تنفيذ هذه الخطة، وأن هناك فرصة أفضل منها للقيام بالثورة، وذلك

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص ص 161، 162.

[2] عبد الرزاق محمد أسود: موسوعة العراق السياسية، ج4، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1982، ص 306.

لتهيئة اللوائين التاسع عشر والعشرين للقيام بمسيرة ليلية، ووضعت خطة للزحف على بغداد أثناء المسيرة، لكن تسرب الإشاعات عن هدف هذه المسيرة، ووصول أنبائها إلى السلطات المسؤولة في بغداد، جعلت قائد اللواء التاسع عشر عبد الكريم قاسم يتخلى عن القيام بهذه الحركة، وإجراء المسيرة بصورة طبيعية.[1]

بعد كل هذه المحاولات، ظهرت فرصة للضباط الأحرار في تنفيذ الثورة، بعد أن قررت رئاسة الأركان إرسال لواء المشاة العسكريين في معسكر جلولاء، والذي كان بإمرة الزعيم الركن حقي محمد علي، التابع للفرقة الثالثة التي يقودها أمير اللواء الركن غازي الداغستاني بالاستعداد للتحرك يوم 14 جويلية إلى الأردن لقمع الثورة* في لبنان[2].

واتفق أعضاء اللجنة العليا على تنفيذ الثورة أثناء مرور اللواء في بغداد، وكان عبد السلام عارف آمرا للفوج الثالث وعبد اللطيف الدراجي آمرا للفوج الأول، وعبد الكريم قاسم آمرا للواء التاسع عشر.

وقد حدث اتفاق بين هؤلاء الثلاثة على الانفراد وبتنفيذ الثورة، والتكتم الشديد وألا يخبروا حتى ضباط اللجنة العليا، خشية تسرب أخبار الثورة، كما اتفقوا على أن يخبروا بعض الساسة المدنيين قبل أيام قليلة من يم التنفيذ.

هذا الثلاثي اتفق على تقسيم الأعمال بينهم، حيث يقوم عبد الكريم قاسم، ولوائه التاسع عشر، بحماية اللواء العشرين الزاحف إلى لبنان مرورا ببغداد، وأن يقوم عبد السلام عارف بالسيطرة على دار الإذاعة، وقصر الرحاب ومسكن الملك وعبد الإله ونوري السعيد والشرطة السيارة، وأن يقرأ عبد السلام عارف البيان الأول للثورة، ثم يقوم عبد اللطيف الدراجي باحتلال البلاط الملكي ويكون احتياطا للواء العشرين.[3]

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص ص 168، 169.

* بدأت الثورة في لبنان بصورة خفية 1956 بعد الاعتداء الثلاثي على مصر، حيث طالب الوطنيون بأن يقطع لبنان علاقته مع بريطانيا وفرنسا، ولكن السلطة المتمثلة برئيس الجمهورية كميل شمعون عارضت ذلك، وقبل انتهاء مدة رئاسة كميل شمعون دعا أنصاره إلى تعديل الدستور، بشكل يسمح بتجديد الرئاسة، ووقفت القوى الوطنية ضد هذا التعديل، ووصلت الأمور بين الطرفين إلى حد الحرب الأهلية، ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص44.

[2] نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص 19.

[3] فاضل حسين وآخرون: المرجع السابق، ص ص 184، 185.

وبعد عدة محاولات منذ العام 1955، وفي 14 تموز 1958 وقعت ثورة العراق بدأها الجيش بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بقلب نظام الحكم وخلع عبد الإله، فالجيش الذي أسسه فيصل الأول عام 1921 لتوحيد العراق، وتثبيت قدم الأسرة الحاكمة في العراق، كان في عام 1958 الفئة الوحيدة في العراق القادرة على وضع نهاية للحكم الملكي.[1]

3. انطلاق الثورة وإعلان قيام الجمهورية:

يمثل يوم 14 جويلية 1958 حدثا مفصليا في تاريخ العراق المعاصر، حيث قام الجيش بانقلاب بقيادة آمر اللواء عبد الكريم قاسم، سرعان ما تحول إلى ثورة شعبية واستطاع الثوار قتل العائلة المالكة، حيث أصبح الزعيم قاسم رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية، وتعرضت السفارة البريطانية وقنصليتها للنهب.[2]

كل ذلك بدأ يوم 14 جويلية 1958، وبعد أن تم ضبط خطة الثورة على التحرك يوم 14 جويلية، أي في نفس الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة الملكية العراقي قرارا بإرسال قوة عسكرية إلى الأردن، ثم إلى لبنان لقمع الثورة في لبنان، حيث أصدرت قيادة الفرقة الثالثة، أمرا التحرك للواء العشرين في ليلة 14 جويلية من مقره في جولاء، والتي تبعد تسعين ميلا إلى الشمال الشرقي من بغداد، وكان آمر العميد أحمد حقي، وبما أن اللواء لن يمر من قلب العاصمة، لم يفكر المسؤول عن الأمن في بغداد في وضع حامية بغداد في حالة إنذار، كما لم يتم تبلغ وزير الداخلية بالحركة، وهو المسؤول، عن قوى الشرطة والأمن.[3]

كان الاتفاق قد تم بين أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار على تنفيذ الثورة أثناء مرور اللواء العشرين ببغداد، وعقدوا عدة اجتماعات تم التناقش فيها على ما بعد الثورة، حيث اتفقوا على تشكيل مجلس للسيادة يقوم بمهام رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة،

---

[1] *Marion farouk, sluglett, peter, Iraq since 1958, London, I.B touris, 1990, p 47-49.*

[2] مؤيد الوندوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية (مجموعة الوثائق البريطانية الكاملة للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن 1958)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لنان، 2003، ص 699.

[3] أوريل دان: العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي)، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، العراق، 2012، ص 46.

ومجلس الوزراء، وكان آخر اجتماع عقدته اللجنة العليا هو يوم الجمعة في اليوم الرابع من تموز في منزل عبد الكريم قاسم لمناقشة خطة التنفيذ.[1]

كان موعد الحركة للقوات العسكرية قد حدد على الساعة الثالثة فجرا، وفي الوقت المحدد قبيل تحرك القوات استطاع عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي، وهما من الضباط الأحرار التلاعب بآمر اللواء العشرين أحمد حقي وتضليله، واعتقال آمر الفوج الثاني الزعيم الركن ياسين عبد الرؤوف، بعد أن كان قد عرف بأمر التنظيم ورفض الانضمام إلى قوى الثورة، وبذلك تم لعبد السلام عارف التحرك نحو بغداد بعد أن قام بتوزيع السلاح الذي كان قد خزنه بصورة سرية استعدادا للثورة.[2]

أما عبد السلام عارف، فقد بدأ في إصدار أوامره إلى القوات، وتوزيع الواجبات، وفي الساعة الرابعة صباحا بدأ تحرك اللواء العشرين في طريقه إلى بغداد إلى قلب العاصمة، وما إن وصل بغداد حتى انتشر الجيش حسب الخطة المتفق عليها فاحتل الفوج الأول الضفة اليسرى من دجلة، وبمساعدة الضباط الأحرار في حامية بغداد تمت السيطرة على مقرات وزارة الدفاع من ضمنها مقر رئاسة أركان الجيش ودائرة البريد والبرق المركزية، وغيرها من المراكز الحساسة بسرعة.[3]

وتم ذلك بسبب كثرة الجيش وسرعة التنفيذ، حيث كانت كل فرقة في الجيش مؤلفة من ثلاثة ألوية، وكل لواء من ثلاثة أفواج، وكل فوج من ثلاث سرايا، ويقارب عدد كل لواء ثلاثة آلاف جندي، وعدد كل فوج 800-1000 جندي.[4]

ثم توجه عبد السلام عارف إلى دار الإذاعة للسيطرة عليها وإذاعة البيان الأول للثورة، حيث توجه إليها بصحبة قوة تتألف من دبابتين، وسبقه إليها النقيب خزعل السعدي وبإمرته ثمانية دبابات أخرى، وتمت السيطرة على دار الإذاعة بسهولة وأسرع عبد

[1] نوري عبد الحميد العاني وآخرون: المصدر السابق، ص 20.

[2] حامد الحمداني: قصة ثورة 14 تموز في نهوضها، انتكاستها واغتيالها، المصدر السابق، ص 97.

[3] أرويل دان: المصدر السابق، ص 47.

[4] مؤلف مجهول: الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب (مصرع العائلة الهاشمية في بغداد يوم 14 تموز 1958)، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2002، ص 58.

السلام عارف إلى إذاعة البيان الأول للثورة (**أنظر الملحق وثيقة رقم: 01**) إذانا بحلول ساعة الصفر، حيث تحركت جميع قوات الثورة للسيطرة على جميع المرافق العامة.[1]

بعد ذلك توجه الثوار للسيطرة على معسكر الرشيد، والذي كان نجاح الثورة مرهونا بالسيطرة عليه، حيث كان يعتبر هذا المعسكر القوة الضاربة التي كان يعتمد عليها النظام الملكي، وكان يقيم في هذا المعسكر محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش، وهو من رجال ذلك العهد البارزين، وتم وضع خطة للسيطرة على المعسكر.

وقد تم تكليف العقيد الركن جاسم كاظم العزاوي والرئيس الركن عبد الستار عبد اللطيف والرئيس الركن إبراهيم جاسم التكريتي، ومباشرة بعد وصولهم إلى المعسكر تم تطويق منزل رفيق عارف وطلب منه الاستسلام، ففعل ذلك دون مقاومة ووضع في معتقل خاص.[2]

وبعد سيطرة الثوار على معسكر الرشيد، واعتقال رئيس أركان الجيش، تحركت الدبابات باتجاه مركز المدينة، فاستولت عليه دون مقاومة، وطوقت السفارة الأمريكية لمنع التجاء نوري السعيد إليها.[3]

ثم بعد ذلك بدأ الهجوم على قصر الرحاب، حيث كلف العقيد عبد السلام عارف سرية بقيادة العقيد عبد الجواد حميد باحتلال القصر الملكي، وعند وصول عبد الجواد إلى قصر الرحاب وقع إطلاق نار مع بعض جنود الحرس الملكي، لكن الأمير عبد الإله أعطى أمرا لقائد الحرس الملكي بوقف إطلاق النار، وتجنب القتال، ظنا منه أنهم لن يقتلوه والأسرة المالكة، وتمكن الثوار من دخول القصر، وقاموا بجمع العائلة المالكة في بهو القصر، وفتح أحدا الضباط النار عليهم برشاشه فقتلهم جميعا.[4]

أما نوري السعيد فقد استطاع الفرار من الثوار، لكن بعد يومين عثر عليه متنكرا بزي امرأة، فحاول ردعهم بمسدسه، لكنهم قتلوه، ولم يكتفوا بقتله بل مثلوا بجثته، وداسوه

---

[1] حامد الحمداني: قصة ثورة 14 تموز في نهوضها، انتكاستها واغتيالها، المصدر السابق، ص 97-99.

[2] نوري عبد الحميد العاني وآخرون: المصدر السابق، ص ص 31، 32.

[3] سعيد خديدة علو: المرجع السابق، ص 69.

[4] مؤلف مجهول: الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب، المرجع السابق، ص 60.

عدة مرات بالسيارة، ثم دفنوه وعادوا وأخرجوا جثته وقطعوها ومثلوا بها، ثم وزعوا أعضائه وأصحابه كجوائز.[1]

وكان لإذاعة البيان الأول للثورة مباشرة من الإذاعة أثر كبير في اندفاع قوات الثورة لإحكام السيطرة على بقية القطاعات العسكرية والمرافق، فقامت بالسيطرة على قاعدة الحبانية التي كانت مقرا للقوات البريطانية بالعراق، ونزع سلاح القوات البريطانية التي كانت في القاعدة، وكان لهذه العملية أهمية كبيرة، في حماية الثورة، ومنع القوات البريطانية من تقديم أي دعم للنظام الملكي ونوري السعيد ولضمان نجاح الثورة.[2]

وفي الشمال كان الزعيم الركن ناظم الطبقجلي آمر موقع الموصل قد سيطر على المدينة دون إراقة قطرة دم واحدة، وفي كركوك حاول أحد رجال العهد الملكي الزحف على بغداد بفرقته، لكن الضباط الأحرار كانوا أسرع منه، واستطاعوا السيطرة على مقر الفرقة، وتم اعتقاله وتعيين ناظم الطبقجلي آمر موقع الموصل قائدا للغرفة الثانية.[3]

وهكذا تمكن الضباط الأحرار من إسقاط النظام الملكي، وأصبح عبد الكريم قاسم أول رئيس للوزراء في الجمهورية العراقية الجديدة، وقائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع بالوكالة، وصار عبد السلام عارف نائبا لرئيس الوزراء ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة ووزيرا للداخلية.[4]

ومما سبق ذكره يمكن القول أنه كان لوضع العراق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الأثر الكبير على الشعب العراقي عامة، وضباط الجيش خاصة، فكانت محاولات عديدة للضباط الأحرار العراقيين لتغيير الوضع، لكنها باءت بالفشل نظرا لظروف عرقلت نجاحها، إلى أن أتى يوم 14 جويلية 1958، فكان حدثا ثوريا عرايا عربيا تحققت على إثره العديد من الأهداف، وأسقط النظام الملكي الذي سبب الاستياء والتذمر داخل الأوساط العراقية، وأعلنت الجمهورية العراقية، ودخل العراق مرحلة جديدة من تاريخه الطويل والحافل بالأحداث.

---

[1] كمال ديب: موجز تاريخ العراق (من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية)، ط1، دار الفارابي للنشر، لبنان، 2013، ص 42.

[2] أوريل دان: المصدر السابق، ص 50.

[3] حامد الحمداني: قصة ثورة 14 تموز في نهوضها، انتكاستها واغتيالها، المصدر السابق، ص 103.

[4] سعيد خديدة علو: المرجع السابق، ص ص 69، 70.

الفصل الثاني

ردود الفعل ونتائج الثورة

1- الموقف من الثورة داخليا وخارجيا

2- منجزات ثورة 14 تموز 1958 بالعراق

3- أثر الصراع على السلطة في انحراف مسار الثورة

1- الموقف من الثورة داخليا وخارجيا:

بعد اندلاع الثورة في العراق في 14 تموز 1958 شهدت ردود فعل مختلفة ومتباينة محلية وعربية وأجنبية.

فعلى المستوى المحلي، مباشرة بعد سماع إعلان الثورة من الإذاعة، قام أكثر الضباط الأحرار بإسناد الثورة بكل طاقاتهم، رغم محاولة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الانفراد بتنفيذها، وهذا ما قاله محسن حسين الحبيب بهذا الشأن، وهو أحد الضباط الأحرار حيث قال: "وفي الحقيقة لم أفاجأ بذلك لأن حسن الظن بيننا وبين عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف قد تضاءل كثيرا وإن تظاهرا أمامنا بغير ذلك، وعلى كل حال فما قمت به من تدابير سواء في كتيبتي أو في المعسكر أو في غيرها من الأماكن في اليوم الأول للثورة، كان دافعها حرصي على الثورة نفسها وشعوري بواجبي اتجاهها بعد كنا ننتظر هذا اليوم بفارغ الصبر".[1]

وكان رد الفعل إيجابيا ومساندا للثورة سواء من الشعب أو الأحزاب السياسية فمباشرة بعد إعلان عبد الكريم قاسم وتلاوته بيان الثورة في الإذاعة ودعوته الجماهير إلى مساندة الثورة، نزلت الجماهير بأعداد كبيرة للمشاركة في الثورة.[2]

وكانت مظاهر احتضان الشعب للثورة واضحة وقوية، مما بعث الرعب في نفوس العملاء والغرب وأكد أن الثورة والتغير الجمهوري، لم يكن مجرد تغير سياسي أو تحول اسم دولة، بل هو أمل كانت تطمح إليه الجماهير العراقية حتى تفجر.[3]

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فقد لعبت دورا كبيرا في دعم الثورة، ويتمثل ذلك في جبهة الاتحاد الوطني التي عززت اتصالها بالقوى الوطنية العربية من جهة وبتنظيم الضباط الأحرار من جهة أخرى، وعملت على تعبئة جماهير الشعب لتساند الثورة، وكان لها دور كبير في نجاح الثورة.[4]

---

[1] محسن حسين الحبيب: المصدر السابق، ص 103.

[2] عبد الخالق حسين: "منجزات ثورة 14 تموز"، مجلة البينة الجديدة، العدد 2281، العراق، 13 جويلية 2015، ص 7.

[3] عزيز السيد جاسم: مسائل مرحلية في النضال العربي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1973، ص 293.

[4] كاظم الموسوي: العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط4، 2013، ص 62.

فمثلا حزب البعث العربي، والذي كان ضمن جبهة الاتحاد الوطني، قام بإرسال أسلحة في صباح يوم 14 جويلية 1958 لقوات الثورة، ولعبت الأحزاب الأخرى دورا هاما في تعبئة جماهير الشعب لتساند الثورة.[1]

هذا عن الموقف الداخلي للثورة والذي ساند الثورة مباشرة بعد إعلانها، أما الموقف الخارجي والعربي تحديدا، فقد كان لجمال عبد الناصر الدور الأكبر في دعم الثورة العراقية، حيث قام ومباشرة بعد إعلان بدء الثورة، بإرسال برقية اعتراف من الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجديد للعراق، وكان ذلك بعد ثلاث ساعات فقط من اندلاع الثورة، كما عمل عبد الناصر على نيل دعم الاتحاد السوفياتي للثورة، وصرح أن أي عدوان على الجمهورية العراقية، هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة، كما أعلنت اليمن اعترافها بالنظام الجديد في العراق، أما بقية الدول العربية، فلم تعلن اعترافها بالنظام الجديد إلا بعد مرور أسبوع من الثورة.[2]

وكان موقف الأردن معاديا، حيث بادر وزير الخارجية الأردنية في حكومة الاتحاد العربي العربي إلى إرسال برقية مطولة إلى وزارة الخارجية البريطانية، يطلب مساندة بريطانيا لسحق الثورة وإعادة الأمور إلى وضعها القانوني، باعتبار أن الحكومة العراقية السابقة كانت طرفا في ميثاق بغداد.[3]

أما بالنسبة لموقف الدول الغربية، فالثورة لقيت مساندة من الاتحاد السوفياتي وبقية دول أوروبا الشرقية، حيث اعتبروا أن ما حدث في بغداد في 14 جويلية 1958 بأنها ثورة على غرار ما حدث من ثورات في العالم، واعترفت بالحكومة الجديدة في اليوم التالي. وتدخل الاتحاد السوفياتي وحذر الدول الغربية، بريطانيا وأمريكا من التدخل في الشؤون العراقية الداخلية.[4]

في مقابل هذا الدعم كان هناك انزعاج من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث فوجئوا بالثورة التي لم يعملوا بها إلا صبيحة 14 تموز 1958، وأبدوا تخوفهم من

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 184.

[2] عبد الرزاق محمود أسود: المرجع السابق، ص 346، 347.

[3] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 210.

[4] وليد محمد سعيد الأعظمي: ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، الدار العربية، بغداد، 1979، ص 55.

حدوث ثورة عربية واسعة[1]، ففي اليوم التالي من اندلاع الثورة أسرع الأسطول الأمريكي بإنزال قواته في بيروت، وأسرعت بريطانيا هي الأخرى في إرسال قواتها البرية والجوية إلى عمان لحماية مصالحها.[2]

أما بالنسبة لدول حلف بغداد فقد كان موقفها واضحا من خلال البيان الصادر عن الدول الأعضاء، حيث استنكروا أحداق الثورة واعتبروها بأنها أعمال تخريب، وأن قادة الانقلاب أخذوا أفكارهم من دول أجنبية.[3]

وأصدرت الحكومة التركية بيانا جاء فيه: "إن المغامرين السياسيين في العراق يريدون من وراء القيام بالانقلاب القضاء على حلف بغداد، وأن اختيار يوم اجتماع الحلف لتنفيذ هذا الانقلاب خير دليل على ذلك، فقد كان من المفروض أن ينعقد مجلس حلف بغداد في اسطنبول يوم 14 جويلية 1958".[4]

أما الكيان الصهيوني، فقد عبر عن تخوفه، وطالب بالحصول على أسلحة ثقيلة من الغرب وتجديد الضمانات بالمحافظة على حدودها كما هي، وكان ذلك في تصريح رئيس الوزراء الصهيوني بن عورين أمام أعضاء لجنة الأمن والخارجية في الكنيست الإسرائيلي.[5]

أما بالنسبة لموقف الجزائر، فقد دعمت الجزائر الثورة العراقية، رغم ما كانت تعانيه، وذلك من خلال تصريح فرحات عباس رئيس جبهة التحرير الجزائرية، إثر نجاح الثورة العراقية قائلا: "... بأن هذا يساوي عشرين فرقة عربية مدرعة دخلت الجزائر..."[6].

هذا التأييد العام للثورة الذي أفشل محاولات الإطاحة بها وإفشالها، ساهم في تدعيم الجمهورية العراقية التي كانت من نتائج هذه الثورة التي خرجت بعديد الإنجازات التي

---

[1] إبراهيم علوان: مشكلات الشرق الأوسط، "الوطن العربي"، ج2، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1970، ص88.

[2] جلال يحي: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص ص 682، 683.

[3] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 211.

[4] عبد الرزاق محمد أسود: المرجع السابق، ص ص 350، 351.

[5] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 213.

[6] عبد الرزاق محمد أسود: المرجع السابق، ص ص 346، 347.

شملت الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، وهذا ما سنتحدث عنه خلال المبحث الموالي وأتطرق إلى أهم النتائج التي صحبت قيام الثورة.

2-منجزات ثورة 14 تموز 1958 بالعراق:

كان هدف الثورة هو تغيير الأوضاع في العراق والتخلص من النظام الملكي والنهوض بالعراق وتوفير أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية ملائمة للشعب، وبالفعل تمكنت الثورة من تحقيق عدة انجازات ذات بعد وطني ودولي، بقيت تأثيراتها حتى اليوم، ويمكن تقسيم هذه الانجازات إلى انجازات سياسية، اجتماعية واقتصادية.

ففي الجانب السياسي يمكن تقسيم المنجزات إلى ثلاثة أنواع هي: منجزات سياسة داخلية، ومنجزات في السياسية العربية والمواقف الدولية، ومنجزات سياسية خارجة.

نبدأها من الإنجازات السياسية الداخلية التي حققتها ثورة 14 جويلية منها: - إلغاء الملكية وإقامة النظام الجمهوري، وتفجير الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الواسعة ومشاركة الشعب في نشاطات الأحزاب السياسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وحرية التعبير والتفكير والعمل النقابي والسياسي والثقافي.[1]

وتعزيز الاستقلال السياسي وذلك من خلال إصدار الدستور المؤقت الذي صاغته لجنة وزارية شكلت بقرار وزاري في 27 جويلية 1958، والذي وضع من أجل تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع دستور، واحتوى الدستور المؤقت على 28 مادة (أنظر الملحق وثيقة 02)[2].

وعند إعلان الدستور الجديد قال الزعيم قاسم إن الدستور القديم كان قد وضع في زمن كان فيه العراق تحت السيطرة الأجنبية، وإن مواده كانت تتعارض مع الديمقراطية.[3]

كما ألغت حكومة الثورة سياسة الانحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية، واعتمدت سياسة الحياد، كما تم إصدار قانون الجمعيات عام 1961 والذي بموجبه أجيزت ما يقارب 700 جمعية، وتم إجازة الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية، ووضعت الأسس لإلغاء التمييز الطائفي[4]، وتم تشكيل الوزارة في 3 ماي 1959، حيث تولى قاسم

---

[1] عبد الخالق حسين: المصدر السابق، ص 56.

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 227.

[3] مجيد خدوري: العراق الجمهوري، ط1، انتشارات الشريف الرضي للنشر والتوزيع، إيران، 1997، ص 92.

[4] عبد الخالق حسين: المصدر السابق، ص 56.

رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، وعبد السلام عارف، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وناجي طالب وزارة الشؤون الاجتماعية، أما الوزارات الأخرى، فقد أسندت إلى المدنيين من زعماء الحركة الوطنية.

كما استطاعت حكومة الثورة تحقيق نتائج ذات بعد قومي ودولي، فعلى مستوى السياسة العربية والمواقف القومية، أعلنت اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة، كما قامت بدعم حركات التحرر في الوطن العربي ماديا ومعنويا.[1]

كان منها دعم الثورة الجزائرية، حيث قامت بتخصيص نسبة 2% من الميزانية العراقية، وكان العراق أول دولة تعترف بميلاد الجمهورية الجزائرية.[2]

حيث يذكر أحمد توفيق المدني أنه عند إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 ديسمبر 1958 بالقاهرة، تقدم سفير العراق بالقاهرة، وأعلن اعتراف العراق بالحكومة الجديدة وبالإعانة الكاملة والتأييد المطلق.[3]

كما ساعدت حكومة الثورة الإمارات العربية، ودعمت نضال الوطنيين اللبنانيين ضد حكومة كميل شمعون والتدخل الأمريكي، كما عملت على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني من خلال فتح المجال أمام الشباب الفلسطيني للتدرب والعمل في الجيش العراقي، كما أنها انسحبت من الاتحاد الهاشمي مباشرة بعد قيام الثورة.[4]

أما في السياسة الخارجية حررت ثورة 14 تموز 1958 سياسة العراق الخارجية، من كل سلطان وتوجيه خارجي وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.[5]

كما اتجهت سياسة حكومة الثورة الدولية التي تأيد حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار، حيث قدمت لها الدعم المعنوي من خلال تأييدها في الأمم المتحدة، خاصة لدى

---

[1] جلال يحي: المرجع السابق، ص 682.

[2] عبد الخالق حسين: "منجزات ثورة 14 تموز" مجلة البنية الجديدة، العدد 2281، العراق، 13 جويلية 2015، ص 7.

[3] أحمد توفيق المدني: "الجهاد الجزائري في التاريخ"، مجلة الأصالة، العدد 22، الجزائر، أكتوبر 1974، ص 30.

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 280.

[5] عبد الخالق حسين: المرجع السابق، ص 7.

لجنة مكافحة الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما قدمت لها دعما ماليا، يتراوح بين (3000-5000) دينارا سنويا.[1]

واستطاعت الثورة الحصول على تأييد معظم الدول الأجنبية التي كانت على علاقة ودية مع العهد الملكي، بعد أن أعلن قاسم أن العراق سيحترم التزاماته وفق الاتفاقيات والامتيازات الدولية، حيث أعلنت الدول اعترافها بالنظام الجديد[2].

كذلك انسحاب العراق من حلف بغداد في 24 مارس 1959، ولم تتوقف إصلاحات وانجازات حكومة الثورة عند هذا، حيث لعبت دورا فعالا في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتوقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية.[3]

كما قامت حكومة الثورة بانجازات شملت النواحي الاجتماعية والثقافية كانت بداية ذلك بإعادة كل المعلمين والتلاميذ والموظفين المفصولين إلى وظائفهم.[4]

كما عمدت إلى تخفيض الضرائب على الشعب وتخفيض إيجار المساكن والمحلات، وزيادة في رواتب الموظفين والعمال، ووضع رقابة على الأسعار، وتوزيع قطع الأراضي لذوي الدخل المحدود لبناء سكنات، كما تم إلغاء بيوت الطين حول بغداد، وفتح معاهد للأيتام والأطفال المشردين، وتقليص ساعات العمل إلى 8ساعات، وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي للعمال الذي صدر 1956 ولم ينفذ حتى قيام الثورة، كما تم توسيع وتطوير كافة الخدمات الصحية والتعليمية وبناء الطرق والجسور والمشاريع الصناعية، وتأسيس جامعة بغداد.[5]

أما في الميدان الاقتصادي فقد ألغت حكومة الثورة الامتيازات البترولية في الأراضي العراقية ما عدا المناطق المستغلة فعلا، وأصدرت قانون 1961 الذي حررت بموجبه 99.5% من الأراضي العراقية من سيطرة شركات النفط العالمية. وسنت قانون

---

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني: السياسة الخارجية العراقية (من 14 تموز 1958 إلى 08 شباط 1963)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 315-316.

[2] مجيد خدوري: المصدر السابق، ص 245.

[3] عبد الخالق حسين: المصدر السابق، ص 57.

[4] أوريل دان: المصدر السابق، ص 72.

[5] حامد الحمداني: ثورة 14 تموز 1958، في نهوضها، انتكاستها واغتيالها، المصدر السابق، ص 123-124.

تأسيس، شركة النفط الوطنية، كما أرسلت آلاف البعثات الدراسية إلى الخارج خاصة في مجال هندسة النفط.[1]

وقامت بتحرير الدينار العراقي، وفك الارتباط بالجنيه الإسترليني، وأنهت التبعية الاقتصادية لبريطانيا، التي بدأت منذ الانتداب البريطاني للعراق أوائل العشرينيات.[2]

كما قامت حكومة الثورة بتوقيع اتفاقية تعاون مع الاتحاد السوفيتي وحصل بموجبها العراق على 55 مليون دينار عراقي بفائدة بسيطة 2.5% سنويا، وذلك لتغطية نفقات مشاريعها الاقتصادية.[3]

من كل هذا نلاحظ أن ثورة 14 جويلية 1958 نجحت ولو إلى حد ما في تغيير توجه العراق من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري، وقيامها بخطوات كبيرة في مجال تحقيق الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق، وإعادة الاعتبار للجماهير العراقية والحريات الأساسية، قبل أن تعرف حكومة الثورة انحرافا في مسارها وبدأت تبتعد عن أهدافها، نتيجة ظهور صراع على السلطة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وانفرد قاسم بالسلطة، كانت نهاية الصراع بمقتل قاسم في 1963 وتولي عارف السلطة.

3- أثر الصراع على السلطة في انحراف مسار الثورة:

خلال عمر الثورة القصير الذي لم يتجاوز الخمسة السنوات نجحت في إخراج العراق من حلف بغداد وقانون النفط 1961، وإزالة القواعد العسكرية البريطانية، وبناء مساكن شعبية، وغير ذلك من الانجازات التي كادت تتواصل لولا التآمر الداخلي والخارجي على حكومة الثورة إلى أن تم اغتيالها في 1963.[4]

ويرجع انحراف الثورة عن مسارها إلى عدة عوامل وظروف تكمن أساسا في محاولة الانفراد بالحكم، وما انجر عنه من اضطرابات سياسية.[5]

---

[1] عبد الخالق حسين: المصدر السابق، ص 59.

[2] عبد الخالق حسين: المصدر نفسه، ص 7.

[3] حامد الحمداني: ثورة 14 تموز 1958، في نهوضها، انعكاساتها واغتيالها، المصدر السابق، ص 130.

[4] بغداد فوزي الهنداوي: "ثورة 14 تموز... الثورة الأكثر إثارة للجدل"، جريد الزمان الدولية، العدد 4250، 14 جويلية 2012، ص 14.

[5] عزيز السيد جاسم: المرجع السابق، ص 79.

فقد كان من المفروض بعد قيام ثورة 14 تموز أن يعلن تشكيل مجلس قيادة الثورة حسبما كان متفقا، والتفكير في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، لكن قاسم وعبد السلام عارف ظلا يناوران حتى ينفردا بالسلطة، مما دفع بهما إلى إبعاد الضباط الأحرار عن المناصب المهمة، وتعيين وجوه جديدة انتهازية هدفها السلطة لا غير.

ويظهر انحراف قاسم عن مسار الثورة، حينما أعلن الانفصال عن الاتحاد العربي الوحدوي، وحين سافر عارف إلى دمشق بتاريخ 18 جويلية 1958 للالتقاء بجمال عبد الناصر، نشط الشيوعيون واستطاعوا تأليب قاسم على عبد السلام عارف، وأنه تباحث مع عبد الناصر بأمور كثيرة دون الرجوع إلى قاسم الذي هو أعلى منه رتبة، وهذا ما جعل قاسم يحد من صلاحيات عارف.[1]

وقرر إبعاده نهائيا عن العراق، فأقاله في سبتمبر 1958، من مراكز القيادة التي كان يشغلها، وحكم عليه بالنفي كسفير في جمهورية ألمانيا.[2]

وهذا ما جعل الكثير من الضباط يتكتلون للقيام بثورة ضد سلطة عبد الكريم قاسم، ثورة تزعمها عبد الوهاب الشواف في الموصل، وقرروا القيام بثورتهم يوم 8 مارس 1959، لكنها فشلت، فجيش عبد الكريم قاسم قمعها بوحشية وقام بإعدام منفذيها، أمثال ناظم الطبقجلي، والعقيد رفعت الحاج سري.[3]

وكان الحزب الشيوعي أكثر من ساند قاسم في تمرد الشواف، وهذا ما دفع بقاسم إلى الاعتماد المتزايد على هذا الحزب، مما زاد في نفوذ الحزب على الشعب والجيش.[4]

لكن نفوذ الحزب الشيوعي لم يدم طويلا، وذلك بسبب أحداث العنف التي وقعت في كركوك، والتي راح ضحيتها حوالي 79 قتيلا، والتي كان للشيوعيين يد فيها الأمر الذي أثار سخط قاسم وبدأ في سلسلة اعتقالات ومطاردات واسعة للشيوعيين.[5]

أمل حزب البعث فقد وجد أن السبيل الوحيد لتغيير الوضع في العراق، هو اغتيال قاسم نفسه وهكذا قام البعثيون في أكتوبر 1959 بمحاولة اغتيال قاسم، بعد وقت قصير

---

[1] جمال مصطفى مردان: عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية للنشر والتوزيع، بغداد، د.ت، ص 60-61.

[2] تشارلز تريب: المرجع السابق، ص 213.

[3] إبراهيم علوان: المرجع السابق، ص 80-83.

[4] أليغاز بعيري: المرجع السابق، ص 181.

[5] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 408-409.

من إعدام الضباط المسئولين عن ثورة الشواف بالموصل، لكن محاولة الاغتيال باءت بالفشل.[1]

وبعد محاولات الثورة ومحاولة الاغتيال الفاشلة 1959 عمل قاسم على الانتقام من معارضيه فأنشأ محكمة الشعب برئاسة ابن عمه، الكولونيل عباس فاضل المهداوي، والتي عرفت باسم "محكمة المهداوي"، وأصبح يضرب بها المثل البطش السياسي، حيث توالى على المنصة 57 متهما، حكم على 17 متهم بالإعدام، وصدرت أحكام بسجن الباقين.[2]

ومما زاد الوضع سوءا هو تمرد الأكراد 1961، حيث كان زعماء الحزب الكردستاني الذين أيدوا قاسم تأييدا تاما، يأملون في الحصول على الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية، وهو ما لم يستصغيه قاسم فقام سنة 1960 بفصل الموظفين الأكراد من أعمالهم واعتقالهم وشدد الحملة العدائية على الأكراد الذين حملوا السلاح عام 1961 دفاعا عن أنفسهم، ضد جيش قاسم الذي ارتكب مجازر شنيعة في حق الأكراد[3].

وهذا ما أدى إلى تذمر الأحزاب السياسية والشعب العراقي عامة على سياسة قاسم الداخلية والخارجية، خاصة ما يتعلق بعزل العراق عربيا ودوليا، وتورطه في صراع غير مجدي مع الكويت ومطالبته بضم الكويت، وحشد قواته على الحدود الكويتية، مباشرة بعد استقلال الكويت 1961.[4]

كل هذا كان سببا في قيام ثورة 8 فيفري 1936 التي قادها حزب البعث المدعوم من قبل القوى القومية الحاقدة على نظام قاسم، انتهت بمحاكمة قاسم والحكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص، وعين عبد السلام عارف بعده رئيسا للجمهورية وقائدا عاما للجيش[5].

يروى أن نوري السعيد في حديث جرى بينهم وبين رفعت الحاج سري، قبل تقاعده، قال له "لقد ترامى لي أنك متورط في تدبير مؤامرة ضد الملك فهل هذا صحيح؟ "فأنكر الحاج سري الإشاعة فورا، فقال نوري "أصغي إلي جيدا إذا قيض لمؤامرتكم أن

[1] تشارلز تريب: المرجع السابق، ص 219.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، ص 70.

[3] فوبليكوف وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ترجمة: دار التقدم، ج1، موسكو، 1975، ص 341-346.

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي: المصدر السابق، ص 305-306.

[5] إبراهيم علوان: المرجع السابق، ص 85-86.

تنجح يوما، فإن صراعا شديدا سينشأ بين العسكريين، صراعا لن ينتهي حتى يشنق بعضكم بعضا".[1]

ولقد صدق نوري السعيد فبعد تنفيذ الثورة دب الخلاف بين الضباط الأحرار، وكان أول من أعدم منهم هو رفعت الحاج سري نفسه مع جماعة من زملائه الضباط، وذلك كان نتيجة لاختلاف الآراء والصراع على السلطة، وسادت الفوضى والاضطرابات، وانتهت بثورة 1963 وإعدام عبد الكريم قاسم.

[1] مجيد خدوري: المصدر السابق، ص 123.

خاتمة

خاتمة:

بعد تتبعي ودراستي لثورة "14 جويلية 1958 بالعراق" توصلت إلى جملة من النتائج أوجزها فيما يلي:

- أن العراق عاش قبل ثورة 14 جويلية 1958 ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة تحت نظام الحكم الملكي، الذي كان يعمل لمصلحة بريطانيا، والذي استهان بالشعب العراقي والديمقراطية، واضطهاد للأحزاب السياسية المعارضة، وقمعه للمظاهرات، وقتله السجناء السياسيين، واستنزافه ثروات وخيرات العراق، وحرمانه الشعب العراقي منها، وكذا التآمر على الدول العربية، كل هذا جعل الجماهير العراقية والضباط العراقيين، يفقدون الثقة بالحكم الملكي، ودفعت بالضباط الأحرار إلى التفكير في الثورة والعمل على التخلص من نظام الحكم الملكي.
- وأن ثورة 14 جويلية 1958 هي ثورة قام بتنفيذها مجموعة من الضباط العراقيين بعد مدة من التخطيط والتحضير، سبقتها عدة محاولات، لم يكتب لها النجاح لأسباب مختلفة، واستغل الضباط سخط الشعب وتذمر الأحزاب السياسية من النظام الملكي، وبالتنسيق مع الأحزاب السياسية التي تبنت كذلك العمل الثوري، والاتصال ببعض الدول العربية، وضمان مساندتها للثورة مثل الجمهورية العربية المتحدة وتعهد جمال عبد الناصر بدعم الثورة، تم تنفيذ الثورة في 14 جويلية 1958.
- أن ثورة 14 جويلية تشاركت فيها فئات الشعب العراقي من ضباط وأحزاب سياسية وحتى الشعب، فمباشرة بعد إعلان بيان الثورة في الإذاعة نزلت الجماهير للميدان لمساندة الثورة وأعلنت الأحزاب السياسية دعمها الكامل للثورة، وأصبحت بذلك ثورة شعبية وطنية خالصة.
- أن الثورة نجحت في تحقيق العديد من الأهداف التي سطرتها، حيث أنها خلصت العراق من نظام الحكم الملكي الجائر إلى نظام جمهوري، وإعلان قيام الجمهورية العراقية الشعبية، وألحقت العراق بالركب العربي بعد تخليصه من المعاهدات والأحلاف التي ربطته بالغرب.
- لكن الانفراد بالسلطة غير مسار الثورة، وجعل العراق يعيش فترة من الخلاف بين بعض الضباط الأحرار، لكن برغم ذلك يمكننا القول أن ثورة 14 جويلية 1958

بالعراق كانت تعبيرا صادقا عن روح الشعب ونضاله من أجل الحرية وأن نتائجها كانت تحولا جذريا في جميع المجالات، مست السياسة والاقتصاد وحتى الجانب الاجتماعي وشكلت منعطفا في تاريخ العراق والوطن العربي.

ملاحق

الملحق وثيقة رقم -01

البيان الأول لثورة 14 تموز 1958

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار بحكم الشعب والتلاعب بمقدوراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية.

أيها الأخوان

إن الجيش هو منكم وإليكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم إلا أن تؤازروه، واعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مآمرات الاستعمار وأذنابه، وعليه فإننا نوجه إليكم نداءا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد وسيئ وخائنا لاستئصاله ونطلب منكم أن تكونوا يد واحد للقضاء عنى هؤلاء والتخلص من شرهم.

أيها المواطنون

إننا بالوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة ندعوكم إلى الخلود والسكينة والتمسك بالنظام والإتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

أيها الشعب

لقد اقسمنا أن نبذل أبنائنا وكل عزيز في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية نتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ، وعليه فإن هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (الجمهورية العراقية)

و تلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وقتية إلى مجلس يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس.

ونسال الله أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب.

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة 1377 هجري الموافق الرابع عشر من شهر تموز 1958 ميلادية.

القائد العام
للقوات المسلحة الوطنية
بالنيابة

المصدر: عبد الرزاق محمد اسود: مرجع سابق، ج4، ص327، 328.

الملحق وثيقة رقم: 02

الدستور المؤقت:

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمؤازرة الشعب وتأييده في 14 تموز 1958 تهدف إلى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها.

ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائما على أساس من الفساد السياسي إذ اغتصب السلطة أفراد حكموا البلاد على خلاف إرادة الأكثرية وضد مصلحة الشعب إذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مآربه كما جاء في البيان الأول الذي أعلن للشعب في يوم 14 تموز 1958 في بدء الحركة الوطنية وتضمن سقوط نظام الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية....

فإننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الأساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ 14 تموز 1958 ورغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين.. نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور.

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية

نص الدستور المؤقت

الباب الأول- الجمهورية العراقية

المادة 1: الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة.

المادة 2: العراق جزء من الأمة العربية.

المادة 3: يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم. ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن. ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

المادة 4: الإسلام دين الدولة.

المادة 5: عاصمة الجمهورية العراقية بغداد.

المادة 6: يعين العلم العراقي. وشعار الجمهورية العراقية والأحكام الخاصة بهما بقانون

الباب الثاني - مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة 7: الشعب مصدر السلطات

المادة 8: الجنسية العراقية يحددها القانون.

المادة 9: المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

المادة 10: حرية الاعتقاد والتعبير وتنظم بقانون.

المادة 11: الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة، وينضم ذلك بقانون.

المادة 12: حرية الأديان مصونة ويجب احترام الشعائر الدينية على أن لا تكون مخلة بالنظام العام، ولا متنافية مع الآداب العامة.

المادة 13: الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية. ولا تنزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفق القوانين.

المادة 14:

أ-الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.

ب- تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتعينها.

المادة 15: لا يجوز فرض ضريبة أو رسم أو تعديلهما أو إلغائهما إلا بقانون.

المادة 16: الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين. وتنظم أحكامها بقانون.

المادة 17: القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها.

المادة 18: الدولة وحدها هي التي تنشأ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيأة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

المادة 19: تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

الباب الثالث - نظام الحكم

المادة 20: يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين.

المادة 21: يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق من مجالس السيادة.

المادة 22: يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

المادة 23: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة أو فرد التدخل في استقلال القضاء أو، شأن العدالة، وينظم القانون الجهاز القضائي.

المادة 24: جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب.

المادة 25: تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب.

المادة 26: نشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك، وإذا لم يذكر فيها تاريخ تنفذها فتنفذ بعد عشرة أيام من اليوم التالي ليوم النشر.

الباب الرابع - أحكام عامة

المادة 27: يكون للقرارات والأوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو مجلس السيادة في الفترة من 14 تموز 1958 إلى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت قوة القانون وهي تعدل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة 28: كل ما قررته التشريعات النافذة قبل 14 تموز 1958 تبقى سارية المفعول ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت.

المادة 29: ينفذ هذا الدستور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 30: على وزرا. الدولة تنفيذ هذا الدستور.

كتبت ببغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة 1978 هجري الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة 1958 ميلادي.

مجلس السيادة

خالد النقشبندي	**محمد مهدي كبة**	**محمد نجيب الربيعي**
عضو	**عضو**	**رئيس مجلس السيادة**

المصدر: عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، ج4، ص366- 369.

ملحق رقم (03): خريطة العراق

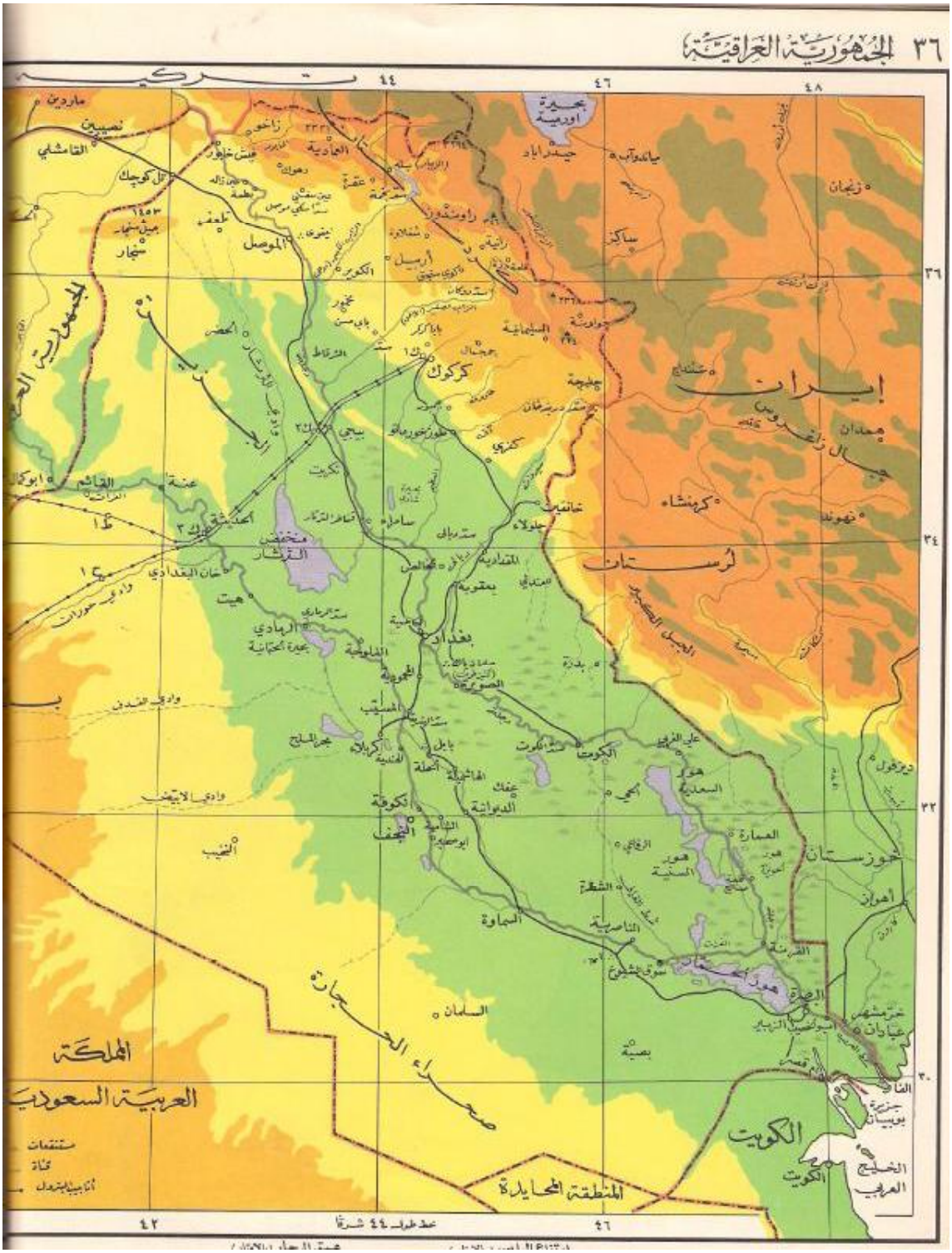

المصدر: محمد سيد نصر وآخرون: أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ص 36.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. الأعظمي وليد محمد سعيد: ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، الدار العربية، بغداد، 1979.
2. أوريل دان: العراق في عهد قاسم (تاريخ سياسي)، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، العراق، 2012.
3. حامد الحمداني: حامد الحمداني: ثورة 14 تموز 1958، في نهوضها، انتكاستها واغتيالها، دار فيشون ميديا، السويد، 2006.
4. حامد الحمداني: نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى، 2003.
5. الحبيب محسن حسين: حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، ط1، دار الأندلس، 1981.
6. حسين عبد الخالق: ثورة وزعيم (دراسة في ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم)، ط2، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، بغداد، 2007.
7. خدوري مجيد: العراق الجمهوري، ط1، انتشارات الشريف الرضي للنشر والتوزيع، إيران، 1997.
8. الزبيدي ليث عبد الحسن: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1981.
9. العاني نوري عبد الحميد وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 14 تموز 1958- 7 شباط 1959، ج1، ط1، بيت الحكمة، العراق، 2006.
10. غالب صبيح علي: قصة ثورة 14 تموز والضباط الأحرار، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1968.
11. الونداوي مؤيد: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية (مجموعة الوثائق البريطانية الكاملة للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن 1958)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2003.

المراجع:

1. بعيري أليغازر: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة: الرفاعي بدر، دار سينا للنشر، القاهرة، 1992.
2. تريب تشارلز: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، تر، زينة جابر إدريس، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
3. جاسم عزيز السيد: مسائل مرحلية في النضال العربي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1973.
4. الجعفري محمد حمدي: انقلاب الوصي في العراق، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
5. الحمداني قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية (من 14 تموز 1958 إلى 08 شباط 1963)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
6. الحمدي صبري فالح: أمريكا والعراق في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945-1958، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007.
7. حميدي جعفر عباس: التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، ط1، جامعة بغداد، 1980.
8. خليل نبيل خليل: ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، ط1، دار الفارابي، لنان، 2008.
9. ديب كمال: موجز تاريخ العراق (من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية)، ط1، دار الفارابي للنشر، لبنان، .
10. السامرائي إبراهيم عبد الطالب: الوضع السياسي والأمني في العراق بين 1954-2010، آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. الشهري سالم حمزة آل دبج: العراق أرض الحضارات (ما بين الماضي والحاضر)، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
12. علو سعيد خديدة: العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958- 8 شباط 1963)، دار دجلة للنشر، الأردن، 2007..

13.علوان إبراهيم: مشكلات الشرق الأوسط، "الوطن العربي"، ج2، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1970.
14.فاضل حسين وآخرون: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1980.
15.فوبليكوف وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، تر: دار التقدم، ج1، موسكو، 1975.
16.لورانس هنري: اللعبة الكبرى (المشرق العربي الأوضاع الدولي)، ترجمة: عبد الحكيم الأربد، ط1، دار الجماهيرية للنشر، ليبيا، 1993.
17.محي الدين مجيد جهاد: العراق والسياسة العربية (1941-1958)، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، بغداد، 1980.
18.مردان جمال مصطفى: عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية للنشر والتوزيع، بغداد، د.ت.
19.الملا نوار سعد محمود: العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920-2003، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
20.الموسوي كاظم: العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط4، 2013.
21.يحي جلال: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Marion Farouk, Sluglett, Peter Sluglett , Iraq since 1958, London, I.B Touris, 1990.

الموسوعات:

1.أسود عبد الرزاق محمد: موسوعة العراق السياسية، ج4، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1982.
2.مؤلف مجهول: الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب (مصرع العائلة الهاشمية في بغداد يوم 14 تموز 1958)، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2002.

المجلات:

1. أحمد توفيق المدني: "الجهاد الجزائري في التاريخ"، مجلة الأصالة، العدد 22، الجزائر، أكتوبر 1974.
2. بغداد فوزي الهنداوي: "ثورة 14 تموز... الثورة الأكثر إثارة للجدل"، جريد الزمان الدولية، العدد 4250، 14 جويلية 2012.
3. عبد الخالق حسين: "منجزات ثورة 14 تموز"، مجلة البنية الجديدة، العدد 2281، العراق، 13 جويلية 2015.

قائمة الفهارس

فهرس الأعلام:	
اسم العلم	الصفحة
إبراهيم جاسم التكريتي	21
أحمد حقي	19، 20
بن عورين	26
جاسم كاظم العزاوي	21
جمال عبد الناصر	7، 14
حقي محمد علي	18
خزعل السعدي	20
رجب عبد المجيد	12
رفعت الحاج سري	12
صالح جبير	31، 32، 33
صبيح علي غالب	11، 12
طاهر يحي	12
عبد الإله	14، 16، 17، 18، 21
عبد الجواد حميد	21
عبد الرحمن عارف	16
عبد الستار عبد اللطيف	21
عبد السلام عارف	12، 15، 18، 19، 20، 21، 22، 24، 28، 30، 31، 32
عبد العزيز العقيلي	16
عبد الغني الراوي	17
عبد الكريم فرحان	12
عبد الكريم قاسم	11، 12، 14، 16، 17، 18، 19، 20، 22، 24، 27، 30، 31، 32، 33
عبد اللطيف الدراجي	17، 18، 20
عبد الوهاب الأمين	11،12، 15
عبد الوهاب الشواف	12، 15، 17، 31، 32
غازي الداغستاني	18

فاضل المهداوي	32
فرحات عباس	26
فيصل الأول	19
فيصل الثاني	17
كميل شمعون	28
محسن حسين الحبيب	12، 15، 16، 17، 24
محمد رفيق عارف	21
محمد سبع	12
محي الدين عبد الحميد	11، 12، 15
ليث عبد الحسن الزبيدي	17
ناجي طالب	12، 15، 16، 28
ناظم الطبقجلي	16، 22، 31
نوري السعيد	6، 7، 8، 11، 14، 16، 17، 18، 21، 22، 32، 33
وصفي طاهر	12
ياسين عبد الرؤوف	20

فهرس الأماكن والبلدان:

اسم المكان أو البلد	**الصفحة**
الاتحاد السوفياتي	25، 29، 30
الأردن	6، 17، 18، 19، 25
اسطنبول	26
ألمانيا	31
أمريكا	7، 25
أوروبا الشرقية	25
إيران	7
باكستان	7
بريطانيا	5، 6، 7، 14، 25، 26، 30

بغداد	7، 14، 16، 17، 18، 19، 20، 22، 25، 26، 29، 30
تركيا	7، 11
الجزائر	26، 28
الجمهورية العربية	8، 28، 31
الحبانية	16، 22
دمشق	31
ديالي	11
الديوانية	11
الرطبة	16
السعودية	8
سوريا	8، 9، 11
العراق	9، 13، 14، 15، 17، 19، 22، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32
فلسطين	6، 11، 28
القاهرة	14، 28
قصر الرحاب	18، 21
كركوك	8، 22، 31
الكويت	32
لبنان	18، 19، 28
مصر	8، 9، 11، 14، 15
معسكر الرشيد	16، 21
معسكر جلولاء	18
الموصل	22، 31، 32
الناصرية	11
اليابان	16
اليمن	25

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-ج
مدخلي تمهيدي: العوامل التي أدت إلى ثورة 1958	**5**
الفصل الأول: تفجير الثورة وإعلان قيام الجمهورية	
1.تنظيم الضباط الأحرار	**11**
2.ضبط خطة الثورة	**15**
3.انطلاق الثورة وإعلان قيام الجمهورية	**19**
الفصل الثاني: ردود الفعل ونتائج الثورة	
1.الموقف من الثورة داخليا وخارجيا	**24**
2.منجزات ثورة 14 تموز 1958 بالعراق	**27**
3.أثر الصراع على السلطة في انحراف مسار الثورة	**30**
خاتمة	**35**
ملاحق	**38**
قائمة المصادر والمراجع	**45**
فهرس الأعلام	**50**
فهرس الأماكن والبلدان	**51**
فهرس المحتويات	**54**

تم بحمد الله